قيــاس الأداء المالــي
للمصارف التجارية السعودية وتقييمها

سمير عبد الرزاق السرايري

أستاذ مساعد، قسم العلوم الإدارية،
كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود.

خلاصة البحث

في ظلّ التحديات التي تواجهها المصارف التجارية السعودية من منافسة شديدة، وتنوّع في العمليات المصرفية، والتزامات دولية لتطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل ـ ٢)، وللوصول إلى جهاز مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، يتحتم على جميع الأطراف المعنية بالقطاع المصرفي، تقييم أداء هذه المؤسسات المالية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

ويهدف هذا البحث إلى قياس وتقييم أداء عشرة مصارف تجارية سعودية لفترة خمس سنوات تمتد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال احتساب جملة من النسب المالية تخص: كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، والنشاط. كما ستحاول الدراسة أيضاً تصنيف هذه المصارف وترتيبها لاختيار المؤسسات المالية المتميزة والأحسن أداء، وفقاً لبعض المؤشرات المالية. واستخدمت الدراسة في ذلك المنهج الاستنتاجي لتحليل وتقييم أداء هذه المصارف بالاعتماد على عدة طرق إحصائية: التحليل العاملي، والتحليل العنقودي الهرمي.

وتظهر نتائج الدراسة أن جلّ المصارف السعودية قد سجلت معدلات مرتفعة أو متوسطة، خاصة على مستوى الربحية وكفاية رأس المال. وبيّنت الدراسة كذلك، تمّيز أربعة مصارف وفقاً لكلّ المؤشرات المالية، وهي على الترتيب: مصرف الراجحي، البنك الأهلي التجاري، بنك الجزيرة، وسامبا.

مقدمة

نظراً إلى الدور المهم الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تسعى كلّ الدول إلى إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم يشكّل عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال، ويحافظ على حقوق المساهمين والمودعين والمستثمرين، كما يضمن سلامة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة وصحتها بالشكل المناسب[(١)]. للتوصل إلى ذلك، تخضع المصارف التجارية من جهة إلى رقابة متواصلة من البنك المركزي، ومن جهة أخرى إلى قياس وتقييم أدائها المالي من عدة أطراف (جهات حكومية أخرى كوزارة المالية، المستثمرين، المودعين، المساهمين. . . إلخ). والمقصود بقياس الأداء هو قياس كفاءة المنظمة وتحليل وتقييم مستويات الأداء للمنظمة ككل، وذلك كأساس لتقويم هذه المستويات من الأداء وترشيدها[(٢)]. وهكذا، فإن عملية التقييم، بما توفره من معلومات عن نقاط الضعف والقوة من فترة إلى أخرى، تعدّ وسيلة من وسائل الترشيد والتحسين من خلال تعظيم نقاط القوة وتضييق نقاط الضعف أو محوها.

(١) عقبة الرضا وريم غنام، «دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله،» **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ـ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ٢٧، العدد ٢ (٢٠٠٥)، ص ١٤٩ ـ ١٦١.

(٢) أحمد سيد مصطفى، **المدير وتحديات العولمة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

وفي مجال القطاع المصرفي، استخدمت عدة نماذج لمراقبة وتقييم أداء المصارف التجارية. ففي ألمانيا، تقام المصارف وترتّب على أساس نموذج يسمّى «باكيس» (BAKIS)، وهو يحتوي على ٤٧ نسبة مالية (١٨ نسبة تخصّ جودة الأصول، و١٠ نسب تهتم بالربحية، ونسبتين للسيولة، ونسبة واحدة لكفاية رأس المال، و١٦ نسبة لمخاطر السوق). أما في فرنسا، فتخضع المصارف التجارية إلى نظام «أوراب» (ORAP)، وفي إيطاليا إلى نظام «باترول» (PATROL)، وهما نظامان يتمّ من خلالهما ترتيب المصارف وفقاً لجملة من المؤشرات تخص: الربحية، السيولة، جودة الأصول، كفاية رأس المال، مخاطر السوق، وإدارة ورقابة المصرف. أما على مستوى نظام الرقابة العالمي، فجلّ الدول تُراقب، وتُخضع المصارف التجارية فيها عن طريق مصارفها المركزية للالتزام بمعايير «بازل ـ ١» التي تقيس كفاية رأس المال بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجّحة (حدّ أدنى ٨ بالمئة). وفي عام ٢٠٠١ أصدرت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية ((Bank for International Settlements (BIS) مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال، أطلق عليها اسم «بازل ـ ٢». وفي العربية السعودية، إلى جانب معايير «بازل ـ ١»، تفرض مؤسسة النقد العربي السعودي على المصارف التجارية جملة من الالتزامات، فهي مطالبة على مستوى السيولة، وفقاً لنظام مراقبة المصارف في مادتيه السابعة والثامنة، أن تحتفظ لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية لا تقل عن ١٥ بالمئة من التزامات ودائعها. كما يجب أن يحتفظ كلّ مصرف باحتياطي من السيولة لا يقل عن ١٥ بالمئة من التزامات ودائعه[٣].

وفي هذا الإطار تأتي أهمية البحث الحالي في محاولة لوضع معايير ومؤشرات لقياس وتقييم أداء المصارف التجارية السعودية، ومن ثمّ تصنيفها وترتيبها. وللوصول إلى ذلك، فقد تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث: **المبحث الأوّل** يتناول الإطار العام ومنهج البحث، بينما يوضح **المبحث الثاني** في مرحلة أولى الإطار النظري لهذه الدراسة، وفي مرحلة ثانية سيتناول بالتحليل الدراسات السابقة المتعلّقة بقياس أداء المصارف التجارية والمقارنة بينها. أما في **المبحث الثالث**، فسيتم تحليل النتائج التي تمّ التوصل إليها، والتي تخصّ: تحديد واختيار النسب المالية، وتقييم أداء المصارف التجارية، وتصنيفها وترتيبها وفقاً للمؤشرات المالية المعتمدة في هذا البحث. وأخيراً يتناول **المبحث الرابع** الخلاصة وتوصيات الدراسة.

أولاً: الإطار العام ومنهج البحث

١ ـ طبيعة المشكلة

شهد القطاع المصرفي في العربية السعودية تطورات كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي (إصدار نظام لمراقبة المصارف، وسعودة فروع المصارف الأجنبية، واندماج بعض

(٣) يتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد في أجل قصير لا يزيد على ٣٠ يوماً.

المصارف. . . إلخ) تزامنت مع التغيّرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع السعودي، حيث بلغت المصارف التجارية في نهاية عام ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ ما مجموعه ١٦ مصرفاً (منها ٥ فروع لمصارف أجنبية)[٤] بفروع بلغ عددها ١٢٨٩ فرعاً (٨٧ فرعاً في سنة ١٩٧٦م/ ١٣٩٧هـ، أي بزيادة ١٤ مرة في غضون ٣٠ سنة). فلقد حقّقت المصارف التجارية في السعودية في الخمس السنوات الماضية معدلات نمو جيدة في بنود مراكزها المالية (الجدول الرقم (١))، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي، خاصة في القطاع الخاص، وتحسّن مقوّمات الاقتصاد، وحسن إدارة البنوك التجارية لمواردها المالية. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية من خلال ارتفاع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها في سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٦٩ بالمئة (مقارنة بعام ٢٠٠٢)، ونمت الودائع بـ ٧٥ بالمئة، وزاد نشاطها الائتماني المقدم إلى القطاع العام بـ ١٩٢ بالمئة، وبـ ١٣٣ بالمئة للقطاع الخاص، وارتفعت استثماراتها في الأوراق المالية الخاصة بـ ٩٥ بالمئة، وزادت أرباحها بـ ٢٢٨ بالمئة، كما تطور رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٦٨ بالمئة.

الجدول الرقم (١)
البيانات المالية للمصارف التجارية السعودية

(مليون ريال)

البيانـــات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	نسبة النمو خلال ٥ سنوات (مئوية)
إجمالي الموجودات	٥٠٨,٢٣٧	٥٤٥,٢٠٨	٦٥٥,٣٨٢	٧٥٩,٠٧٥	٨٦١,٠٨٨	٦٩,٤٣
الأصول الثابتة	٥,٦١٧	٥,٥٩١	٥,٧٩٠	٦,٨٠٩	٨,٣٥٣	٤٨,٧١
ائتمان مصرفي للقطاع الخاص	١٩٨,٦٩٧	٢٢١,١٢٣	٣٠٢,٩٩٨	٤٢٠,٨٢٨	٤٦٢,١٠٣	١٣٢,٥٧
ائتمان مصرفي للمؤسسات العامة	١١,٩٦٠	٢٥,٨٤٤	٢٩,١٣٨	٣١,٦٧٢	٣٤,٩٦٥	١٩٢,٣٥
استثمارات في أوراق مالية خاصة	٧,١٣٢	٧,٣٦٣	١٠,٩٢٩	١٥,٠٩٧	١٣,٩١٧	٩٥,١٣
استثمارات في أوراق مالية حكومية	١٣٨,٦٥٠	١٥٠,٧٢٢	١٤٦,٦٥٦	١٢٧,٨٠٨	١٢٣,٢٥٣	ـ ١١,١٠
مجموع الودائع	٣٣٨,٠٩٧	٣٦٢,٠٢٠	٤٣٥,٩٦٥	٤٨٩,٣٨٧	٥٩١,٢٥٩	٧٤,٨٨
أرباح متراكمة	١٠,٥٥٦	١٢,١٥٨	١٦,٥٧٤	٢٥,٦١١	٣٤,٦٦٥	٢٢٨,٣٩
رأسمال+احتياطي	٤٧,٢٩٨	٤٧,٠٢٣	٥٢,٢٣٨	٦٦,٦٠٩	٧٩,٥٣٤	٦٨,١٦

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي.

إضافة إلى هذا التطور في بنود القوائم المالية للمصارف التجارية، فلقد حافظت هذه المصارف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٦ على مستوى عالٍ من كفاية رأس المال

(٤) بنك الإمارات، بنك الخليج الدولي، بنك الكويت، دويتشه بنك، وبي. إن. بي. باريبا.

يتراوح في المتوسط بين ١٧ بالمئة و٢٢ بالمئة. وهكذا تمكّنت المصارف في العربية السعودية من تحقيق ما يقارب ثلاثة أضعاف النسبة المعيارية التي تفرضها لجنة «بازل ـ ١» (نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: ٨ بالمئة).

وعلى الرغم من الوضعية المالية المتميزة التي تتمتع بها المصارف السعودية التي أهّلتها لأن تتبوأ مراكز متقدمة في الوطن العربي (أكبر ثلاثة مصارف في الدول العربية هي مصارف سعودية)، وعلى مستوى العالم (١٠ مصارف سعودية مصنّفة ضمن قائمة ألف مصرف في العالم)، إلا أنّها تواجه تحديات كبيرة ومتنوعة في ظلّ البيئة التنافسية والحرّة التي تعمل بها، خاصة بعد انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية. فالمصارف التجارية مطالبة في بداية عام ٢٠٠٨ بالالتزام بتطبيق معايير «بازل ـ ٢»، التي تتضمن طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجّح بالمخاطر، واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر التي تواجهها المصارف. إلى جانب هذا التحدي، فالمصارف التجارية ستواجه في المستقبل القريب تحديات أخرى لا تقل أهمية عن الالتزام بتطبيق معايير «بازل ـ ٢»، فهي مطالبة، في ظلّ منافسة قوية على المستويين المحلي والعالمي (دخول مؤسسات مالية محلية وأجنبية من مصارف وشركات تأمين إلى النظام المالي في السعودية)، بتقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة تخصّ قطاع الاستثمار، وإدارة الأموال، وإدارة الأصول، والتأجير، والرهن العقاري، وتمويل المستهلكين. . . إلخ، وبتطوير أنظمة حديثة للتعامل مع مختلف الأخطار. كما إنَّ عليها التعامل مع التحديات التي تخصّ الموارد البشرية وتنميتها وتوطين الوظائف فيها.

في ظلّ هذه التحديات، فإن قياس أداء القطاع المصرفي وتقويم فعاليته واختبار جودته وتلمّس واكتشاف جوانب القصور في خدماته، يعدّ من السبل المهمة للرقي به وتطويره. من هذا المنطلق، تكمن أهمية هذا البحث في محاولته قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية في العربية السعودية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وذلك من خلال تحليل جملة من المؤشرات المالية يتمّ احتسابها بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السعودية.

٢ ـ أهداف البحث

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذا البحث في ما يلي:

ـ فتح آفاق ومجالات الدراسة والبحث على المستويين النظري والميداني للمهتمين بقياس وتقييم أداء المؤسسات المالية.

ـ معرفة أدوات التحليل المالي ودراسة مختلف المؤشرات التي تستخدم لقياس أداء المصارف.

ـ اختيار النسب المالية المناسبة وتحديدها لقياس أداء المصارف التجارية في العربية السعودية.

ـ تقييم الأداء المالي لعيّنة من المصارف التجارية السعودية ومقارنتها بعضها ببعض، لإبراز نقاط القوة والضعف فيها.

ـ تصنيف المصارف التجارية إلى مجموعات منسجمة في أدائها المالي.

ـ ترتيب المصارف بحسب جملة من المؤشرات المالية، ومن ثمّ اختيار المصارف الأحسن أداء.

٣ ـ أسئلة البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، يحاول الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

ـ ما أهم المؤشرات والمعايير التي تساعد على قياس أداء المصارف التجارية وتقييمها؟

ـ ما عناصر القوة والضعف في الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية؟

ـ ما المصارف التجارية في العربية السعودية الأحسن أداء وفقاً لعيّنة من المؤشرات المالية؟

٤ ـ منهجية البحث

أ ـ منهج البحث: في مرحلة **أولى**، اعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك بالرجوع إلى المراجع العلمية والدراسات والبحوث المعاصرة في الفكر الإداري، التي تخصّ تقييم أداء المصارف التجارية. وفي مرحلة **ثانية**، وعلى مستوى الدراسة الميدانية، وقع اللجوء إلى طريقة التحليل بالنسب المالية لتقييم أداء المصارف التجارية، حيث تمّ اختيار وتحديد المؤشرات المالية التي تتوافق مع القوائم المالية للمصارف السعودية من جهة، واحتساب هذه المعايير المالية على عيّنة من المصارف لفترة خمس سنوات تمتد من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ من جهة أخرى. كما اعتمد الباحث أيضاً في المرحلة الأخيرة على المنهج الاستنتاجي في محاولة منه لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها وتصنيفها وترتيبها.

ب ـ عيّنة البحث: يتكون الجهاز المصرفي في العربية السعودية من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، ومن ١٦ مصرفاً تجارياً، منها ١١ مصرفاً سعودياً و٥ فروع لمصارف أجنبية، ومن ٥ مؤسسات إقراض متخصّصة[٥]. وسيركّز البحث في هذه الدراسة على جميع المصارف التجارية السعودية، باستثناء بنك البلاد الذي تأسس في أواخر سنة ٢٠٠٤.

ج ـ تجميع بيانات البحث: لتجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، تمّ الاعتماد على أسلوبين:

(٥) صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق التنمية العقارية، البنك الزراعي العربي السعودي، البنك السعودي للتسليف والادخار، صندوق الاستثمارات العامة.

ـ لتحديد المؤشرات المالية الخاصة بتقييم المصارف التجارية، سنحاول الرجوع إلى أدبيات الفكر الإداري في مجال إدارة وقياس أداء المؤسسات المالية من ناحية، والاستفادة من الدراسات الميدانية السابقة من ناحية أخرى.

ـ لاحتساب قيم النسب المالية التي تمّ اختيارها، تم تجميع التقارير والقوائم المالية (المركز المالي، قائمة الدخل) لعشرة مصارف سعودية، وذلك لفترة خمس سنوات تمتد من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠٠٦.

د ـ منهج تحليل البيانات: في بداية الدراسة، تمّ احتساب ١٧ نسبة مالية تنتمي إلى أربعة مؤشرات (خمس نسب لِكُلّ مؤشر ما عدا معيار السيولة الذي يحتوي على نسبتين ماليتين فقط)، وذلك بالنسبة إلى كُلّ مصرف وإلى كل سنة. لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية موضوع البحث، وتصنيفها وترتيبها بحسب كلّ مؤشر، وعلى مستوى كلّ المؤشرات، اتبعت الخطوات التالية في تحليل البيانات:

ـ لاختيار النسب المالية غير المرتبطة بعضها ببعض إحصائياً، التي على أساسها سيتم تقييم أداء المصارف، تمّ اللجوء إلى التحليل العاملي (برنامج SPSS)، وذلك لاختزال عدد النسب المالية.

ـ بعد تحديد النسب المالية بصفة نهائية، والخاصة بِكُلّ مؤشر، وعددها الجملي ثماني نسب، تمّ احتساب: المتوسط لِكُلّ نسبة مالية ولكل مصرف، والمتوسط السنوي لِكُلّ نسبة مالية ولكل المصارف، والمتوسط العام لِكُلّ نسبة مالية، والانحرفات المعيارية.

ـ اعتمدت الدراسة على التحليل العنقودي الهرمي (برنامج SPSS) لتصنيف المصارف إلى مجموعات منسجمة تشترك بعضها مع بعض في الخصائص نفسها من حيث أدائها المالي.

ـ ترتيب المصارف بحسب كلّ مؤشر بعدما تمّ تحويل الرتب إلى أوزان على أساس مقياس تمّ اختياره.

ـ بعد تحديد أوزان كلّ مؤشر من خلال الاستبانة التي تمّ توزيعها على المصارف، تمّ في الأخير ترتيب المصارف، وذلك بحسب كلّ المؤشرات المالية المعتمدة في هذا البحث.

هـ ـ محدّدات الدراسة: في ما يخصّ مؤشرات قياس الأداء المالي المعتمدة في هذا البحث، فقد وقع الاقتصار فقط على المؤشرات التي ترتبط بكفاية رأس المال، والسيولة، والربحية، والنشاط، وتمّ إهمال المعايير المتعلّقة بالمخاطر، التي تحيط بالمحفظة الاستثمارية للمصرف وبالعمليات التي يقوم بها (مخاطر: الائتمان، السيولة، معدل الفائدة، التشغيل، رأس المال، والسوق)، والسبب في ذلك يرجع إلى أن تحليل المخاطرة يحتاج إلى بيانات تفصيلية لا تظهر في القوائم المالية المنشورة من طرف المصارف التجارية السعودية، مثل الودائع الأساسية، والأصول والخصوم الحساسة تجاه الفائدة، وغيرها من البيانات المالية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة

في البداية، سيتمّ تناول مفهوم التقييم المالي للمصارف التجارية. ثمّ بعد ذلك، سيتمّ التركيز على مختلف الأدوات والأساليب التي تعتمد في التحليل المالي من جهة، وعلى المؤشرات المالية التي تستخدم في قياس وتقييم أداء المصارف من جهة أخرى. وفي مرحلة ثالثة وأخيرة، سيتمّ التطرق إلى تحليل الدراسات السابقة التي أجريت في البلدان الغربية والعربية، التي تناولت موضوع تقييم أداء المصارف التجارية من حيث دراسة العلاقة بين أداء المصرف وكفاءته والمخاطر المتنوعة التي يواجهها، ومن حيث مقارنة الأداء المالي بين البنوك المتميّزة أو السليمة والمتعثرة.

١ ـ مفهوم التقييم المالي للبنوك التجارية

التحليل المالي يشتمل على دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية للمنشأة في فترة معيّنة، وكذلك دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية. ويرى الفيلي وعباس «أن التحليل المالي للقوائم المالية يعدّ معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل»[٦]. وفي القطاع المصرفي، يقوم التحليل المالي على فحص تحليل القوائم المالية للمصرف، ومعرفة ما تحويه من بيانات عن فترة أو فترات ماضية بقصد الحصول على معلومات تبيّن وضع المصرف المالي والائتماني، ومدى كفاءة السيولة وسياسات توظيف الأموال والعمليات والإدارة في المصرف، ومن ثمّ التنبؤ بنتائج أعماله ونشاطاته في المستقبل[٧].

٢ ـ أدوات التقييم المالي

يتطلب التخطيط السليم للتقييم المالي للمصرف اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه. وتتعدّد هذه الأدوات من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة، وطبيعة البيانات المتاحة من جهة أخرى. ويمكن تبويب أدوات التحليل الرئيسيّة كما يلي: التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، تحليل اتجاهات الأرقام القياسية، والتحليل باستخدام النسب المالية[٨].

---

(٦) هاني الفيلي وإسماعيل عباس، **محاسبة البنوك** (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

(٧) شهاب الدين النعيمي، «قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية،» **دراسات: العلوم الإدارية**، السنة ٢٩، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ١٨٣ ـ ٢١٠.

(٨) الفيلي وعباس، المصدر نفسه؛ عبد السلام أبو قحف وعبد الغفار حنفي، **إدارة البنوك وتطبيقاتها** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠)، وطارق حماد عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٩).

٣ ـ مؤشرات قياس الأداء المالي للمصارف التجارية

يعتمد تقييم الأداء المالي للمصرف على استخدام مؤشرات مالية لقياس كفاءته وربحيته ومدى إنجازه للأهداف المرسومة. ولقد تعدّدت المؤشرات المالية المستعملة في القطاع المصرفي مع تعدّد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية المصرفية، وتنوّع أهداف التحليل المالي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، يقوم المنظّمون الفدراليون والرسميون بتصنيف المصارف وفقاً لنظام ترتيب موحّد للمؤسسات المالية، الذي يحتوي على ٥ أنواع من المؤشرات تحت اسم «كاملز» (CAMELS)، حيث يشير كلّ حرف من هذه الكلمة إلى مؤشر معيّن[٩]. وفي دراسة المصارف الأمريكية، هدفها تحديد مؤشرات تمييز المصارف المتعثرة من المصارف السليمة مالياً، تمّ اختيار ٥ فئات من النسب المالية، وهي[١٠]:

ـ **كفاية رأس المال**: رأس المال/ إجمالي الأصول، رأس المال/ الأصول المعرّضة للمخاطر.

ـ **السيولة**: أذونات الخزانة/ الأصول.

ـ **خصائص القروض**: القروض/ إجمالي الأصول، الفوائد على القروض/ الدخل التشغيلي.

ـ **الكفاءة**: مصاريف التشغيل/ دخل التشغيل.

ـ **معدلات العائد**: صافي الدخل/ إجمالي الأصول، صافي الدخل/ رأس المال.

وتمّ تقديم كوك (Kock) أنموذجاً يمكّن المحلّل من تقييم ربحية المصرف والمخاطر التي يتعرّض لها[١١]. وقد استخدم العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وهامش الربح، ومنفعة الأصول، وصافي هامش الفائدة، كأسس لتحليل ربحية المصرف. ويرى بعض الباحثين أن التحليل الشامل لأنشطة المصرف كافة، لسنة أو لمجموعة من السنوات يجب أن يشمل المعايير التالية[١٢]:

ـ **معايير السيولة**: لقياس وضع سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

ـ **معايير الربحية**: لقياس مدى كفاءة المصرف ككل من حيث تحقيق الإيرادات من الأموال المستثمرة.

---

(٩) C: Capital Adequacy; A: Asset Quality; M: Management Quality; E: Earnings; L: Liquidity; S: Sensitivity of Market Risk.

(١٠) Oliver G. Wood, Jr., and Robert J. Porter, *Analysis of Bank Financial Statements* (New York: Van Nostrand Reinhold Co., 1979).

(١١) Timothy W. Koch, *Bank Management*, 3rd ed. (Fort Worth, TX: Dryden Press, 1995).

(١٢) عصام العربيد، **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية** (دمشق: دار الرضا للنشر، ٢٠٠١)، وعبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة.**

ـ **معايير الهيكلة**: لقياس مصادر الأموال واستخداماتها والمخاطرة.

ـ **معايير النشاط**: لقياس مدى كفاءة وإنتاجية المصرف.

ـ **معايير الأمان**: لقياس كفاية رأس المال ومخاطر القروض.

٤ ـ الدراسات السابقة

تعدّدت الدراسات الميدانية التي تخص تقييم أداء المصارف التجارية، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

ـ **المجموعة الأولى**: وهي التي تمثّل البحوث التي اهتمت بدراسة العلاقة بين أداء المصرف وكفاءته[١٣] معتمدة في ذلك على قياس هذه المتغيّرات ببيانات ونسب مالية تخص: حجم المصرف، منفعة الأصول، نسب كفاية رأس المال، نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب الهيكلة، عمر المصرف. . . إلخ، كما أضافت بعض الدراسات إلى هذه المتغيّرات الداخلية للمصرف، متغيّرات اقتصادية عن البيئة الخارجية (التضخم، الفائدة. . . إلخ).

ـ **المجموعة الثانية**: ركّزت هذه الدراسات في مجملها على موضوع كفاءة المصارف[١٤]،

(١٣) رضا عبد المعطي أرشيد، «العلاقة بين نسب الربحية ونسب كلّ من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني،» **النهضة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (جامعة القاهرة)، العدد ١٥ (٢٠٠٣)، ص ٣١- ٥٣؛ وليد زكريا صيام وحسني خريوش، «العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن: دراسة ميدانية،» **مجلة الاقتصاد والإدارة** (جامعة الملك عبد العزيز)، العدد ٦٢ (٢٠٠٢)، ص ٥ ـ ٢٨؛ Giacomo Nocera, Giuliano Lannotta and Andrea Sironi, «Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry,» *Journal of Banking and Finance*, vol. 31, no. 7 (2007), pp. 2127-2149; Coleen C. Pantalone and Marjorie B. Platt, «Predicting Commercial Bank Failure since Deregulation,» *New England Economic Review* (Federal Bank of Boston) (July-August 1987), pp. 37-47; Allen N. Berger, «The Relationship between Capital and Earnings in Banking,» *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 27, no. 2 (1995), pp. 432-456; Asli Demirguc-Kunt and Harry Huizinga, «Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence,» Policy Research Working Paper Series; no. 1900, International Monetary Fund (1997); Barbara Casu and Philip Molyneux, «A Comparative Study of Efficiency in European Banking,» *Applied Economics*, vol. 35, no. 17 (November 2003), pp. 1865-1876; Claudia Girardone, Phil Molyneux and Edward P. M. Gardener, «Analysing the Determinants of Bank Efficiency: The Case of Italian Banks,» *Applied Economics*, vol. 36, no. 3 (February 2004), pp. 215-227, and Aktham Issa Maghyereh and M. Shammout, «Determinants of Commercial Bank Performance in Jordan,» *Arab Economic* Journal, vols. 32-33 (2004), pp. 3-34.

(١٤) H. David Sherman and Franklin Gold, «Bank Branch Operating Efficiency: Evaluation with Data Envelopment Analysis,» *Journal of Banking and Finance*, vol. 9, no. 2 (June 1985), pp. 297-315; H. Fucuyama, «Technical and Scale Efficiency of Japanese Commercial Banks: A Non Parametric Approach,» *Applied Economics*, vol. 25 (1993), pp. 1101-1112, and Claire Schaffnit, Dan Rosen and =

وكانت تهدف إلى المقارنة بين المصارف السليمة والأحسن أداء (Efficient Bank) والمصارف المتعثرة والأقل أداء (Inefficient Bank) من جهة[(١٥)]، وتحديد المؤشرات التي تسبق انهيار المصرف من جهة أخرى[(١٦)]. ومن بين هذه الدراسات الحديثة، نذكر:

ـ قام الباحثان هالكوس وسلاموريس (Halkos and Salamouris) بدراسة حول ١٨ مصرفاً يونانياً ما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ تهدف إلى وضع نموذج يقارن بين المصارف المتميزة والمصارف المتعثرة، واعتمد في ذلك على طريقة «DEA»[(١٧)].

وفي ما يلي أهم نتائج هذا البحث: المصارف الأحسن أداء هي المصارف الأكبر حجماً من حيث إجمالي الأصول، ولا توجد علاقة بين كفاءة المصرف وانتمائه إلى القطاع العام أو القطاع الخاص، والمصارف التي قامت بعمليات اندماج وشراء مصارف أخرى هي أحسن ربحية من بقية المصارف.

ـ اعتمد لوكويتشي (Lukuitshi) على التحليل المتعدّد المعايير لتقييم أداء المصارف التجارية في الكونغو، وتصنيفها في مجموعات وفقاً لمقاييس الخطر[(١٨)]. وكان يهدف من وراء هذا البحث إلى وضع نموذج يعتمده البنك المركزي في هذا البلد لمراقبة أداء المصارف التجارية: نظام الإنذار المبكر (Early Warning System).

أما في ما يخص الدراسات التي تناولت بالتحليل المصارف السعودية، فعددها قليل جداً. وأول هذه البحوث هو الدراسة التي أجراها الدباس على ٤ مصارف تجارية لمعرفة مدى تأثير

= Joseph C. Paradi, «Best Practice Analysis of Bank Branches: An Application of DEA in a Large Canadian Bank,» *Journal European Journal of Operational Research*, vol. 98, no. 2 (April 1997), pp. 269-289.

(١٥) B. Mareschal and D. Mertens, «Evaluation Financière par la Méthode Multicritère GAIA: Application au Secteur Bancaire Belge,» *Revue de la banque*, no. 6 (1990), pp. 317-329; D. Dekker and T. Post, «A Quasi-concave DEA model with an Application for Bank Branch Performance Evaluation,» *European Journal of Operational Research*, vol. 132, no. 2 (2001), pp. 296-311, and John Goddard, Philip Molyneux and John O. S. Wilson, «The Profitability of European Banks: A Cross-sectional and Dynamic Panel Analysis,» *Manchester School*, vol. 72, no. 3 (2004), pp. 363-381.

(١٦) Richard S. Barr, Lawrence M. Seiford, and Thomas F. Siems, «Forecasting Bank Failure: A Non-parametric Frontier Estimation Approach,» *Recherches économiques de Louvain*, vol. 60, no. 4 (1994), pp. 417-429, and David C. Wheelock and Paul W. Wilson, «Explaining Bank Failures: Deposit Insurance, Regulation, and Efficiency,» *Review of Economics and Statistics Economics*, vol. 77, no. 4 (November 1995).

(١٧) George E. Halkos and Dimitrios S. Salamouris, «Efficiency Measurement of the Greek Commercial Banks with the Use of Financial Ratios: A Data Envelopment Analysis Approach,» *Management Accounting Research*, vol. 15, no. 2 (June 2004), pp. 201-224.

(١٨) Albert Lukuitshi, «Early Warning System and Performance des banques congolaises: Application d'electre tri et promethee comme méthodologie multicritère d'évaluation,» working paper (2001), <http://www.solvay.edu/EN/Research/documents/LUKUITSHI.pdf>.

السعودة في ربحيتها وإنتاجيتها[١٩]. واعتمد الباحث في ذلك على التحليل الأفقي للقوائم المالية للمصارف، حيث قام بمقارنة بعض النسب المالية (السيولة، المديونية، والربحية) بين سنة الأساس التي تمثل فترة ما قبل السعودة وثلاث سنوات بعد ذلك. وخلصت الدراسة إلى أن هناك فرقاً في أداء المصارف بين الفترة التي سبقت السعودة والفترة ما بعد ذلك. كما قام الباحث البطل (Albatel) بدراسة التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي السعودي، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، لمحاولة معرفة مدى إسهام هذا القطاع في النشاط الاقتصادي عن طريق تزويد القطاع الخاص بالقروض[٢٠]. وبيّنت نتائج الدراسة أنّه مع تزايد النشاط الاقتصادي في السعودية، ازداد كذلك نشاط القطاع المصرفي، ولكن هذا لم يكن إلى الحدّ الذي يغطي حاجات الاقتصاد المحلي، حيث اتضح أن هذا القطاع يبحث عن فرص ووسائل أخرى لنشاطاته، خصوصاً في الأسواق الخارجية لاستثمار ما لديه من ودائع في أدوات استثمار قصيرة الأجل ذات عائدات مضمونة.

ثالثاً: نتائج الدراسة

بالاعتماد على القوائم المالية والخاصة بعشرة مصارف تجارية سعودية، ومن خلال المؤشرات التي تمّ احتسابها لكلّ مصرف لفترة خمس سنوات، واحتساب متوسطاتها وانحرافتها المعيارية، فإنه أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج تخصّ: تحديد مؤشرات قياس الأداء، تقييم الأداء المالي للمصارف، تصنيف وترتيب المصارف وفقا لجملة من المؤشرات، التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

١ ـ تحديد مؤشرات قياس الأداء

في البداية، وبالرجوع إلى أدبيات الفكر الإداري الخاصة بالتحليل المالي للمصارف، وإلى الدراسات السابقة في هذا المجال، فقد تمّ اختيار خمس نسب مالية لكلّ مؤشر ما عدا مؤشر السيولة، حيث إن القوائم المالية المنشورة من طرف المصارف لا تمكّننا إلا من احتساب نسبتين فقط، وهما: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، والأصول السائلة إلى إجمالي الودائع. ثمّ تمّ بعد ذلك احتساب هذه النسب المالية (١٧ معدلاً) لكلّ المصارف لفترة خمس سنوات. أما في ما يخصّ المؤشرات المتعلّقة بالربحية، وبكفاية رأس المال، وبالنشاط، فقد تمّ اللجوء إلى التحليل العاملي (Factor Analysis)، وذلك لاختزال عدد المتغيّرات، وإلغاء النسب التي لها ارتباط وثيق في ما بينها. وفي ما يلي نتائج التحليل العاملي لمؤشر الربحية:

(١٩) محمد ناصر الدباس، **سعودة البنوك الأجنبية** (الرياض: مطابع دار الهلال، ١٩٨٣).

(٢٠) Abdullah H. Albatel, «The Impact of Restructuring the Financial System in Saudi Arabia on the Relationship between Commercial Banks Deposit and Credit to the Private Sector,» *Journal of King Saud University*, vol. 15, no. 1 (2003), pp. 39-65.

الجدول الرقم (٢)
مصفوفة الارتباط بين مفردات مؤشر الربحية

المفردة	ن ١	ن ٢	ن ٣	ن ٤	ن ٥
ن ١ = صافي الدخل/ إجمالي الأصول	١	٠,٤٦٥	-٠,١٧٧	٠,٩١٠	-٠,٧٦٩
ن ٢ = صافي الدخل/ حقوق الملكية	٠,٤٦٥	١	٠,١٦٤	٠,٢٥٨	٠,٠١٠
ن ٣ = صافي العمولات الخاصة/ الأصول المولدة للأرباح	-٠,١٧٧	٠,١٦٤	١	-٠,٥٠٢	-٠,٠٤٦
ن ٤ = صافي الدخل/ إجمالي دخل العمليات	٠,٩١٠	٠,٢٥٨	-٠,٥٠٢	١	-٠,٧٥١
ن ٥ = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول	-٠,٧٦٩	٠,٠١٠	-٠,٠٤٦	-٠,٧٥١	١

الجدول الرقم (٣)
قيم الجذر الكامن ونسبة التباين المفسّرة للعوامل

العوامل	الحلّ العاملي قبل التدوير			الحلّ العاملي بعد التدوير		
	الجذر الكامن	نسبة التباين	النسبة التجميعية للتباين	الجذر الكامن	نسبة التباين	النسبة التجميعية للتباين
١	٢,٧٩١	٥٥,٨٢٤	٥٥,٨٢٤	٢,٧٨١	٥٥,٨٢٢	٥٥,٨٢٢
٢	١,٢٨٨	٢٤,٥٦٣	٨٠,٣٨٧	١,٢١٧	٢٤,٥٦٥	٨٠,٣٨٧

ـ **الحلّ العاملي قبل التدوير**: العامل **الأوّل**، وجذره الكامن ٢,٧٩١ قد فسّر ٥٥,٨٢٤ بالمئة من التباين بين نسب الربحية، أما العامل **الثاني**، فجذره الكامن يساوي ١,٢٢٨، وفسّر ٢٤,٥٦٣ بالمئة، وبهذا يكون مجموع التباين المفسّر بواسطة هذين العاملين قبل التدوير ٨٠,٣٨٧ بالمئة، وتُعدّ نسبة مقبولة جداً.

ـ **الحلّ العاملي بعد التدوير (طريقة الفاريماكس** (Varimax)**)**: لم تتغيّر كثيراً النتائج، ويبقى مجموع التباين يساوي ٨٠,٣٨٧ بالمئة، وهي نسبة يمكن الأخذ بها.

الجدول الرقم (٤)
تشبّعات المفردات على العوامل قبل وبعد التدوير

المفردة	قبل التدوير		بعد التدوير	
	العامل الأوّل	العامل الثاني	العامل الأوّل	العامل الثاني
ن ١	-٠,٩٧١	٠,١٦٥	-٠,٩٧٢	٠,١٥٨
ن ٢	٠,٣٥٩	-٠,٧٠٢	٠,٣٦٥	-٠,٦٩٩
ن ٣	-٠,٣١٥	-٠,٨١٧	-٠,٣٠٩	-٠,٨٢٠
ن ٤	-٠,٥٧٦	-٠,١٩٦	-٠,٥٧٢	-٠,٢٠٤
ن ٥	-٠,٣٤٧	-٠,٠٤٤	-٠,٣٤٩	-٠,٠٣٨

يتضح من نتائج التحليل العاملي بعد التدوير أن المفردة ن ١ هي أكثر تشبّعاً على العامل الأوّل (ـ ٠,٩٧٢)، والمفردة ون ٣ (ـ ٠,٨٢٠) هي أكثر تشبّعاً على العامل الثاني. وهكذا سيقع الاعتماد في قياس ربحية المصارف على هاتين النسبتين، مع إلغاء النسب ن ٢، ن ٤ ون ٥.

وبالطريقة نفسها، طُبِّق التحليل العاملي على بقية المؤشرات: كفاية رأس المال والنشاط. وتم في الأخير اختيار النسب المالية لكلّ مؤشر.

٢ ـ تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦

بعدما تمّ اختيار النسب المالية لكلّ مؤشر وفقاً للتحليل العاملي، تمّ احتساب:

ـ متوسط كلّ نسبة ولكل مصرف لفترة خمس سنوات.

ـ المتوسط السنوي لكلّ المصارف ولكل نسبة.

ـ المتوسط العام لكلّ نسبة والانحرافات المعيارية بالنسبة إلى كلّ مصرف وإلى كل نسبة.

وفي ما يلي نتائج هذه الحسابات مبوّبة بحسب كلّ مؤشر:

أ ـ مؤشرات كفاية رأس المال: تعرف كفاية رأس المال بقدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حقّ الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وذلك دون التعرّض لالتزامات المصرف قبل الأخرى، الناشئة من الودائع. ولقياس هذا المؤشر، تمّ استخدام النسب المالية التالية:

الجدول الرقم (٥)

متوسطات نسب كفاية رأس المال بحسب كلّ مصرف لفترة خمس سنوات

كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى الودائع			كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار		
المصرف	المتوسط	الانحراف	المصرف	المتوسط	الانحراف
الجزيرة	٢١,٠٦	٠,١١	الجزيرة	٢٨,٤٨	٠,١٦
الراجحي	١٧,٥٤	٠,٠٤	الراجحي	١٦,٣٢	٠,٠٤
للاستثمار	١٥,٣٢	٠,٠٢	للاستثمار	١٦,٢٠	٠,٠٢
الرياض	١٥,٢٢	٠,٠١	الرياض	١٤,٥٠	٠,٠١
الأهلي	١٣,٩٤	٠,٠٥	الأهلي	١٣,٥٠	٠,٠٤
سامبا	١٣,٤١	٠,٠١	سامبا	١٣,٢١	٠,٠١
ساب	١٢,٥١	٠,٠١	ساب	١٢,٤٦	٠,٠٢
الفرنسي	١٢,٠٧	٠,٠١	الفرنسي	١٢,٠٦	٠,٠١
الهولندي	١٠,٣٩	٠,٠٠	الهولندي	١١,٥٦	٠,٠١
العربي	١٠,١٠	٠,٠٢	العربي	١٠,٣٧	٠,٠١
المتوسط العام	**١٤,١٦**	**٠,٠٣**	**المتوسط العام**	**١٤,٨٧**	**٠,٠٣**

الجدول الرقم (٦)
المتوسط السنوي لنسب كفاية رأس المال لِكُلّ المصارف (نسب مئوية)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى الودائع	١٢,٣٩	١٢,٠٢	١٢,٦٣	١٥,٥٧	١٨,١٦
كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار	١٣,٤١	١٢,٤٣	١٣,٣٨	١٥,٤٤	١٩,٦٧

ـ **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع**: [٢١] تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على ردّ الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكذلك مدى اعتماده على حقوق الملكية[٢٢] كمصدر من مصادر التمويل. فكلما زادت هذه النسبة، ازداد أمان المودعين، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يبيّن الجدول الرقم (٦)، أن المتوسط السنوي لهذه النسبة لكلّ المصارف هو في ازدياد من سنة إلى أخرى (١٢ بالمئة سنة ٢٠٠٢، و١٨ بالمئة سنة ٢٠٠٦)، وهذا مؤشر إيجابي للمودعين وللقطاع المصرفي ككل. من جهة أخرى، يشير الجدول الرقم (٥) إلى أن أربعة مصارف تمكّنت من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على ردّ الودائع من حقّ الملكية البالغ ١٤,١٦ بالمئة. وقد بلغت هذه النسبة في هذه المصارف: الجزيرة (٢١ بالمئة)، الراجحي (١٧ بالمئة)، السعودي للاستثمار (١٥ بالمئة)، الرياض (١٥ بالمئة). ولقد تميز مصرف الجزيرة بالنسبة إلى هذا المؤشر، على رغم أنّه أصغر مصرف في العربية السعودية من حيث إجمالي الموجودات، حيث بلغت هذه النسبة قرابة ٣٨ بالمئة سنة ٢٠٠٦، وهذا ناتج خصوصاً من الزيادة الكبيرة في حقوق الملكية، فالبيانات المالية للمصرف تشير إلى أن الأموال المملوكة له قد زادت بنسبة ٤٧٠ بالمئة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٦.

ـ **كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار**: تمكّن هذه النسبة من التعرّف إلى قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار[٢٣] أياً كان نوعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات المصرف تجاه الغير. ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات}}$$

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٦) أن المصارف نفسها التي تميّزت في قدرتها على ردّ

(٢١) إجمالي الودائع = ودائع العملاء + أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
(٢٢) حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطيات + أرباح مبقاة.
(٢٣) الاستثمارات = صافي استثمارات + صافي قروض وسلف.

الودائع، هي نفسها التي تميّزت في قدرتها على امتصاص خسائر الاستثمارات. فلقد استطاعت هذه المصارف (الجزيرة، الراجحي، السعودي للاستثمار، الرياض) أن تحقق متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة (١٤,٨٥ بالمئة)، مما يدلّ على كفاية هذه المصارف لمقابلة الخسائر المتوقّعة والناتجة من الاستثمار دون المساس بالودائع، وذلك مقارنةً بالمصارف الأخرى التي سجلت متوسطات أقل. بالنسبة إلى هذا المؤشر، فقد احتل أيضاً مصرف الجزيرة المرتبة الأولى للأسباب التي ذكرت آنفاً. من جهة ثانية يشير الجدول الرقم (٦) إلى تطور المتوسط السنوي لهذه النسبة لكلّ المصارف (١٣,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٢، و١٩,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٦). وهذا مؤشر إيجابي على قدرة المصارف السعودية على مواجهة مخاطر الاستثمار.

ب ـ مؤشرات السيولة: تقيس هذه المؤشرات قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرض إلى خسائر كبيرة، كما تعني قدرته على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل. وقد كان بالإمكان فقط احتساب النسبتين التاليتين:

الجدول الرقم (٧)
متوسطات نسب السيولة بحسب كلّ مصرف لفترة خمس سنوات (نسب مئوية)

الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات			الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع		
المصرف	**المتوسط**	**الانحراف**	**المصرف**	**المتوسط**	**الانحراف**
الجزيرة	٣٣,٧٨	٠,٠٨	الجزيرة	٤٢,٥٠	٠,١٤
السعودي للاستثمار	١٩,٨٣	٠,٠٢	السعودي للاستثمار	٢٣,٨٨	٠,٠٢
الهولندي	١٩,٠٣	٠,٠٦	الهولندي	٢٢,١٥	٠,٠٦
العربي	١٣,٤٢	٠,٠٤	العربي	١٥,٥٥	٠,٠٤
ساب	١١,٦٣	٠,٠٥	الراجحي	١٤,٣١	٠,٠١
الراجحي	١١,٣٣	٠,٠١	ساب	١٣,٦١	٠,٠٥
الأهلي	١٠,٧٢	٠,٠٢	الأهلي	١٢,٦٦	٠,٠٢
الرياض	٩,٢٢	٠,٠٣	الرياض	١١,١٤	٠,٠٣
سامبا	٩,٠٦	٠,٠٣	سامبا	١٠,٦٤	٠,٠٣
الفرنسي	٨,٧٤	٠,٠٢	الفرنسي	١٠,١٩	٠,٠٣
المتوسط العام	**١٤,٦٨**	**٠,٠٢**	**المتوسط العام**	**١٧,٦٦**	**٠,٠٣**

الجدول الرقم (٨)
المتوسط السنوي لنسب السيولة لكلّ المصارف (نسب مئوية)

السنة	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	١٦,٦٢	١٣,٣٨	١٥,١٠	١١,٩٢	١٦,٣٦
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	١٩,٦٠	١٥,٦١	١٧,٦٩	١٤,٦٦	٢٠,٧٦

ـ **نسبة الموجودات السائلة[٢٤] إلى إجمالي الموجودات**: تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته. وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطرة السيولة. ويحسب هذا المعدل كالأتي:

$$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

بيّنت نتائج الدراسة أن المتوسط السنوي لهذه النسبة غير مستقر لكلّ المصارف خلال السنوات الخمس الماضية (الجدول الرقم (٨))، فهي في تذبذب مستمر (تزداد سنة وتنقص أخرى). وفي العادة، ليست هناك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر، فكلّ مصرف يحدّد نسبة داخلية له للوقوف على نسبة الأموال التي يمكن استخدامها من الأصول عند الاستحقاق أو طلب العملاء من الودائع القصيرة الأجل. مع العلم بأن كلّ مصرف في العربية السعودية مطالب بالاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد في جميع الأوقات لا تقل عن ١٥ بالمئة من التزامات ودائعه. علاوة على ذلك يجب أن يحتفظ باحتياطي سيولة لا يقل عن ١٥ بالمئة من التزامات ودائعه.

ومن خلال الجدول الرقم (٧)، يمكن أن نلاحظ أن ثلاثة مصارف فقط استطاعت تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة (١٤,٧ بالمئة)، وهي: الجزيرة، السعودي للاستثمار، والسعودي الهولندي، وبذلك فإن خطر السيولة منخفض لديها، وهو ما حقق لها وضعاً أفضل من بقية المصارف. ولكن زيادة السيولة لا تعني حتماً كفاءة إدارة المصرف، وإنما تفيد في مواجهة الأخطار. فكفاءة المصرف تكون في المواءمة بين مواجهة الأزمات، وهي أخطار عدم توفر السيولة وعدم وجود فائض كبير لم يستثمر يعرّض المصرف لضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف الأموال الزائدة على حدّ السيولة الملائم.

ـ **نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الودائع**: تعكس هذه النسبة قدرة المصرف النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية والتوفير والآجلة. وتحسب هذه النسبة كالأتي:

$$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الملاحظ في الجدول الرقم (٧) أن هذه النسبة مرتفعة جداً في مصرف الجزيرة (٤٢,٥ بالمئة) خلافاً لبقية المصارف، وهو ما يدلّ على أن هذا المصرف له وفرة في السيولة (وصلت

(٢٤) الموجودات السائلة = نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد السعودي ولدى المصارف والمؤسسات المالية.

هذه النسبة سنة ٢٠٠٦ إلى ٦٧ بالمئة) يستطيع بواسطتها مواجهة سحوبات المودعين، ولكن هذا على حساب ربحية المصرف. أما في بقية المصارف، فيتراوح هذا المتوسط بين ١٠ بالمئة (السعودي الفرنسي) و٢٤ بالمئة (السعودي للاستثمار). ولو استثنينا مصرف الجزيرة، فإن المتوسط العام لهذا المؤشر سيكون في حدود ١٥ بالمئة، وهي نسبة مقبولة جداً، مما يدلّ على أن خطر السيولة في المصارف السعودية هو منخفض جداً. فتوافر السيولة الملائمة تزيد من ثقة المودعين في المصرف، ومن تحقيق الأمان في عملياته.

ج ـ **مؤشرات الربحية**: تبيّن هذه المؤشرات قدرة المصارف على توليد الأرباح، كما تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق الربحية. وسيقع التركيز في هذه الدراسة على المعايير التالية:

الجدول الرقم (٩)
متوسطات نسب الربحية بحسب كلّ مصرف لفترة خمس سنوات (نسب مئوية)

العائد على الموجودات			صافي هامش الفائدة		
المصرف	المتوسط	الانحراف	المصرف	المتوسط	الانحراف
الراجحي	٥,٢٢	٠,٠٢	الراجحي	٦,٦٥	٠,٠١
الجزيرة	٤,٥١	٠,٠٥	الجزيرة	٤,٥٤	٠,٠٢
الأهلي	٣,٠٩	٠,٠١	الأهلي	٤,٠٥	٠,٠٠
ساب	٣,٠٨	٠,٠١	العربي	٣,٧٩	٠,٠٠
سامبا	٢,٩٦	٠,٠١	سامبا	٣,٧١	٠,٠٠
الفرنسي	٢,٨٢	٠,٠١	الرياض	٣,٦٩	٠,٠٠
السعودي للاستثمار	٢,٧٤	٠,٠١	ساب	٣,٦٩	٠,٠٠
الرياض	٢,٧٣	٠,٠١	الهولندي	٣,٦٥	٠,٠١
الهولندي	٢,٢٢	٠,٠٠	الفرنسي	٣,١٤	٠,٠٠
العربي	٢,١٣	٠,٠١	السعودي للاستثمار	٢,٨٤	٠,٠٠
المتوسط العام	**٣,١٥**	**٠,٠١**	**المتوسط العام**	**٣,٩٨**	**٠,٠٠**

الجدول الرقم (١٠)
المتوسط السنوي لنسب الربحية لِكُلّ المصارف (نسب مئوية)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
العائد على الموجودات	٢,٠٢	٢,٢٤	٢,٥٨	٣,٨٩	٥,٠٣
صافي هامش الفائدة	٤٠٩	٣,٨٤	٣,٧٧	٣,٧٨	٤,٤٠

ـ **معدل العائد على الموجودات** (ROA): تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة إدارة

المصرف في استغلال الموجودات، كما تقيس قدرة هذه الأصول على خلق الأرباح. وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

احتل مصرف الراجحي المرتبة الأولى، حيث بلغت هذه النسبة سنة ٢٠٠٦، ٨,٦ بالمئة، أي بزيادة ٣ مرات عمّا كانت عليه في سنة ٢٠٠٢. أما في بقية المصارف (الجدول الرقم (٩))، فتراوح هذا المؤشر بين ٢ المئة (العربي الوطني) و٤,٥ بالمئة (الجزيرة)، وهي نسبة مقبولة جداً، حيث بيّنت دراسة أجريت على المصارف الأمريكية أن المصارف الأحسن أداء هي التي ولّدت عائداً على الأصول لا يقل عن ١,٥ بالمئة[٢٥]. وبالنسبة إلى كلّ المصارف، فيشير الجدول الرقم (١٠) إلى أن هذا المعدل قد تطور من ٢ بالمئة سنة ٢٠٠٢ إلى ٥ بالمئة سنة ٢٠٠٦. فارتفاع هذا المؤشر، دليل على حسن استخدام المصارف للموجودات المتوفرة لديها.

ـ **صافي هامش الفائدة** (NIM): تعدّ هذه النسبة مقياساً لصافي العائد من الفائدة[٢٦] على الأصول التي تحقّق الدخل. ويستخدم أيضاً في تقييم قدرة المصرف على إدارة مخاطر معدل الفائدة. ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل من الفائدة}}{\text{الموجودات العاملة}}$$

بحسب الجدول الرقم (٩)، تميّزت ثلاثة مصارف في ما يخصّ هذا المؤشر، وهي: الراجحي، الجزيرة، الأهلي التجاري، حيث تجاوز متوسط صافي هامش الفائدة ٤ بالمئة، وهي نسبة مرتفعة جداً بما هو متعارف عليه في المصارف التجارية (وبحسب هذا المؤشر، تعتبر هذه المصارف الأكثر ربحية). أما في بقية المصارف، فيتراوح هذا المتوسط بين ٢,٨ بالمئة (السعودي للاستثمار) و٣,٨ بالمئة (العربي الوطني). وبالنسبة إلى كلّ المصارف، يبيّن الجدول الرقم (١٠) أن هذا المعدل هو في استقرار نسبياً، وهو في حدود ٤ بالمئة، وهذا ناتج من استقرار نسب الفائدة في السعودية.

د ـ **مؤشرات النشاط**: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية المصرف وسيولته. وقد تمّ الاعتماد على المعدلات التالية:

(٢٥) Michael Koetter and Daniel Porath, «Efficient, Profitable and Safe Banking: An Oxymoron? A Panel VAR Approach,» Discussion Paper Series; 2- Banking and Financial Studies (2007).

(٢٦) صافي الدخل من الفائدة = صافي دخل العمولات الخاصة.

الجدول الرقم (١١)
متوسطات نسب النشاط بحسب كلّ مصرف لفترة خمس سنوات (نسب مئوية)

معدل توظيف الموارد			المصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات		
المصرف	المتوسط	الانحراف	المصرف	المتوسط	الانحراف
الرياض	١٠٩,٤٦	٠,٠٧	الأهلي	٢٤,٩٥%	٠,١٠
العربي	١٠٤,٤٥	٠,٠٧	السعودي للاستثمار	٢٥,٨٧	٠,٠٥
سامبا	٩٩,٢٥	٠,٠٧	الراجحي	٢٦,٨٧	٠,٠٦
الأهلي	٩٧,٥٥	٠,٠٣	الفرنسي	٢٨,٠٤	٠,٠٥
ساب	٩٦,٩٣	٠,٠٧	سامبا	٣١,٩٠	٠,٠٦
الفرنسي	٩٦,٤٣	٠,٠٤	ساب	٣٤,٥٥	٠,٠٤
الهولندي	٩٦,٢٦	٠,٠٨	الهولندي	٣٧,٣٣	٠,٠٤
السعودي للاستثمار	٩٥,٤٢	٠,٠٤	الرياض	٣٨,٧٠	٠,٠٦
الراجحي	٩٣,٥٢	٠,٠٣	العربي	٣٩,١٥	٠,٠٦
الجزيرة	٦٦,٦٣	٠,١٠	الجزيرة	٤٠,٦٧	٠,١٧
المتوسط العام	**٨٥,٨٣**	**٠,٠٣**	**المتوسط العام**	**٣٢,٨٠**	**٠,٠٦**

الجدول الرقم (١٢)
المتوسط السنوي لنسب النشاط لِكُلّ المصارف (نسب مئوية)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
معدل توظيف الموارد	٨٦,٢٢	٨٧,٧٥	٨٦,١٣	٨٨,١٢	٨٠,٩٥
المصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات	٤٠,٩٩	٣٦,١٦	٣٢,٣١	٢٨,١٥	٢٦,٤١

ـ **معدل توظيف الموارد**: يقيس هذا المعدل مدى توظيف المصرف للأموال المتاحة والمتمثلة في الودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات. ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{إستثمارات + قروض وسلف}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}}$$

يشير الجدول الرقم (١١) إلى أن جميع المصارف، عدا الجزيرة، حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل توظيف الأموال المتاحة، والبالغ تقريباً ٨٦ بالمئة، وهذا يدلّ على زيادة نشاط المصارف في توظيف الأموال، حيث زادت قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات في الأوراق المالية وأذونات الخزانة والسندات المخصومة. وفيما يخصّ مصرف الجزيرة، يمكن تفسير ضعف هذا المعدل (٦٦ بالمئة) بارتفاع أصوله السائلة إلى إجمالي الأصول التي وصلت سنة ٢٠٠٦ إلى ٤٧ بالمئة. أما المتوسط السنوي لهذا المؤشر (الجدول الرقم (١٢))، فهو مرتفع، ووصل سنة ٢٠٠٥ إلى حدّه الأقصى (٨٨ بالمئة)، مما يفسر مستوى الربحية العالية التي وصلت إليها المصارف التجارية في السعودية.

ـ **نسبة المصاريف التشغيلية**[٢٧] **إلى إجمالي دخل العمليات**: يقيس هذا المعدل نسبة المصاريف التي تمّ إنفاقها للحصول على الإيرادات المتحققة، ويحسب كالآتي:

المصاريف التشغيلية
إجمالي دخل العمليات

يشير الجدول الرقم (١١) إلى أن ٥٠ بالمئة من المصارف سجّلت متوسطات أقل من المتوسط العام لهذه النسبة (٣٢,٨ بالمئة)، وهي على التوالي: الأهلي التجاري، السعودي للاستثمار، الراجحي، السعودي الفرنسي، سامبا. ولقد حققت أكثر هذه المصارف ربحية مرتفعة عن باقي المصارف التي ارتفع فيها هذا المعدل عن المتوسط العام. ومن جهة ثانية، يشير الجدول الرقم (١٢) إلى أن المتوسط السنوي لهذه النسبة قد شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث نقص هذا المعدل بـ ١٥ بالمئة، وهذا مؤشر على قدرة المصارف السعودية على الضغط على المصاريف وتحقيق الإيرادات التي تكفل لها الربحية.

٣ ـ تصنيف المصارف التجارية

لتقسيم المصارف التجارية موضوع الدراسة إلى مجموعات منسجمة، تشترك مع بعضها البعض في الخصائص نفسها من حيث أدائها المالي، تمّ التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis) باستخدام طريقة «وارد» (Ward)، وذلك بالاعتماد على برنامج «SPSS». وفي ما يلي النتائج:

الجدول الرقم (١٣)
اختيار عدد الأقسام

المستوى	تجميع الأقسام		المعامل	عدد الأقسام	جودة التصنيف (نسب مئوية)
	القسم الأوّل	القسم الثاني			
١	٢	٦	٢٤,٧٩٩	٩	٩٩,٥٦
٢	٣	٥	٥٤,٧٨٤	٨	٩٩,٠٣
٣	٢	٣	١٠٤,٤٢	٧	٩٨,١٦
٤	٧	١٠	١٧١,٠١٨	٦	٩٦,٩٨
٥	١	٢	٢٦١,٨٩٥	٥	٩٥,٣٧
٦	٤	٩	٤٣٢,٥٧٥	٤	٩٢,٣٦(*)
٧	١	٧	٩٢٤,٢٧١	٣	٨٣,٦٨
٨	١	٤	١٦٠٨,٨١٣	٢	٧١,٥٩
٩	١	٨	٥٦٦٢,٤٦٦	١	٠,٠٠

(*) احتساب جودة التصنيف، مثال لأربعة أقسام = ٥٦٦٢,٤٦٦/ (٥٦٦٢,٤٦٦-٤٣٢,٥٧٥) = ٩٢,٣٦.

(٢٧) المصاريف التشغيلية = رواتب الموظفين + إيجار ومصاريف مباني + استهلاك + مصاريف إدارية وعمومية.

وفقاً للجدول الرقم (١٣) تمّ اختيار تقسيم المصارف موضوع الدراسة إلى أربع مجموعات منسجمة بجودة تصنيف ٩٢ بالمئة. وفي ما يلي التصنيف الذي اعتُمد (الجدول الرقم ١٤).

الجدول الرقم (١٤)
انتماء المصارف إلى الأقسام

المصرف	الراجحي	الأهلي	سامبا	الرياض	ساب	السعودي الفرنسي	الهولندي	الجزيرة	العربي	السعودي للاستثمار
القسم	١	١	١	٢	١	١	٣	٤	٢	٣

تتميز كلّ مجموعة مصرفية بالخصائص التالية:

ـ **المجموعة الأولى**: تضم ٥ مصارف تجارية، وهي: الراجحي، الأهلي، سامبا، ساب، السعودي الفرنسي (٣ مصارف كبيرة واثنين متوسطَي الحجم). ولقد حققت هذه المصارف أداءً مالياً مرتفعاً، حيث سجلت تقريباً في كلّ المؤشرات متوسطات أعلى من المتوسط العام. وتميّزت هذه المصارف خاصة على مستوى الربحية (العائد على الأصول)، والنشاط (معدلات توظيف الموارد)، بأقل درجة في المؤشرات الخاصة بالسيولة وكفاية رأس المال.

ـ **المجموعة الثانية**: تضمّ مصرفين (الرياض والعربي الوطني). ولقد حققت هذه المجموعة أداءً متميزاً فقط على مستوى مؤشرات النشاط، أما في بقية المعايير، فكان أداؤها متوسطاً، باستثناء مصرف الرياض الذي سجل معدلات مرتفعة في النسب المتعلّقة بكفاية رأس المال.

ـ **المجموعة الثالثة**: ينتمي إليها البنك السعودي الهولندي والبنك السعودي للاستثمار. لقد تمكّن هذان المصرفان من تسجيل نسب مرتفعة على مستوى السيولة وفي معدلات توظيف الأموال. وفي ما يخصّ بقية المؤشرات، فأداء كلّ منهما كان متوسطاً أو ضعيفاً، ما عدا البنك السعودي للاستثمار الذي حقق معدلات أعلى من المتوسط العام على مستوى مؤشرات كفاية رأس المال.

ـ **المجموعة الرابعة**: تضمّ مصرفاً واحداً، وهو مصرف الجزيرة الذي رغم صغر حجمه، فقد حقق أداءً متميزاً على مستوى ٧٠ بالمئة من النسب: كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية (العائد على الأصول)، باستثناء المؤشر الخاص بتوظيف الأموال، حيث سجل معدلات ضعيفة. وكانت نتائج هذا المصرف في السنوات الأخيرة متميّزة جداً: فما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ زادت أرباحه بـ ٣٢ مرة، وودائع العملاء بـ ١٦٠ بالمئة، والقروض والسلف بـ ١٦٥ بالمئة، وحقوق الملكية بـ ٤,٦ مرات، وإجمالي الأصول بـ ١٧٥ بالمئة.

٤ ـ ترتيب المصارف التجارية

أ ـ حسب كلّ مؤشر: بالاعتماد على المتوسطات الخاصة بكلّ نسبة، ولكل مصرف، تمّ ترتيب المصارف التجارية موضوع الدراسة باتباع المنهجية التالية:

ـ ترتيب كلّ المصارف (من المرتبة الأولى إلى المرتبة العاشرة) في كلّ نسبة، وذلك حسب متوسطات هذه النسب مقارنةً بالمتوسط العام الذي اعتمد كمعيار لترتيب المصارف.

ـ تحويل الرتب إلى درجات على أساس مقياس تمّ اختياره يتراوح من درجة إلى عشر درجات، حيث يتحصّل المصرف في المرتبة الأولى على ١٠ درجات، والمصرف في المرتبة الأخيرة على درجة واحدة، مع افتراض أن كلّ نسبة لها الأهمية نفسها، أي الوزن نفسه مع بقية النسب، وذلك بالنسبة إلى كلّ مؤشر.

ـ جمع إجمالي الدرجات لكلّ مصرف ولكل مؤشر.

وبهذه الطريقة، تمّ ترتيب كلّ المصارف، وحسب كلّ مؤشر (الجدول الرقم (١٥)):

الجدول الرقم (١٥)
ترتيب المصارف التجارية حسب كلّ مؤشر

كفاية رأس المال			السيولة			الربحية			النشاط		
المصرف	الدرجة	الترتيب	المصرف	الدرجة	الترتيب	المصرف	الدرجة	الترتيب	المصرف	الدرجة	الترتيب
الجزيرة	٢٠	١	الجزيرة	٢٠	١	الراجحي	٢٠	١	الأهلي	١٧	١
الراجحي	١٨	٢	الاستثمار	١٨	٢	الجزيرة	١٨	٢	سامبا	١٤	٢
السعودي للاستثمار	١٦	٣	الهولندي	١٦	٣	الأهلي	١٦	٣	الرياض	١٣	٣
الرياض	١٤	٤	العربي	١٤	٤	سامبا	١٢	٤	السعودي للاستثمار	١٢	٤
الأهلي	١٢	٥	الراجحي	١١	٥	ساب	١١	٥	الفرنسي	١٢	٤
سامبا	١٠	٦	ساب	١١	٦	الرياض	٨	٦	ساب	١١	٦
ساب	٨	٧	الأهلي	٨	٧	العربي	٨	٦	العربي	١١	٦
الفرنسي	٦	٨	الرياض	٦	٨	الفرنسي	٧	٨	الراجحي	١٠	٨
الهولندي	٤	٩	سامبا	٤	٩	الهولندي	٥	٩	الهولندي	٨	٩
العربي	٢	١٠	الفرنسي	٢	١٠	السعودي للاستثمار	٥	٩	الجزيرة	٢	١٠

ـ مؤشر كفاية رأس المال: ثلاثة مصارف تميّزت بالنسبة إلى هذا المؤشر (تحصلت على أكثر من ١٥ درجة)، وهي على الترتيب: الجزيرة، والراجحي، والسعودي للاستثمار. ولقد تمكنت هذه المصارف من تحقيق نسب مرتفعة على مستوى كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى

الودائع (٢١ بالمئة، و١٧ بالمئة، و١٥ بالمئة)، وكفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار (٢٨ بالمئة، و١٦,٣ بالمئة، و١٦,٢ بالمئة).

ـ **مؤشر السيولة**: احتل مصرف الجزيرة والبنك السعودي للاستثمار والبنك السعودي الهولندي المراتب الثلاث الأولى (أكثر من ١٥ درجة)، بحيث تمثّل أصولهم السائلة أكثر من ٢٠ بالمئة من إجمالي الموجودات، وهي قادرة على تغطية أكثر من ٢٣ بالمئة من إجمالي الودائع. أما بقية المصارف فنسب السيولة فيها كانت أقل من المتوسط العام.

ـ **مؤشر الربحية**: أربعة مصارف حققت نسباً للربحية مرتفعة (أكثر من ١١ درجة)، وجاءت في المراتب الأربع الأولى، وهي: الراجحي، والأهلي التجاري، والجزيرة، وسامبا، حيث تراوح معدل العائد على الأصول ما بين ٣ بالمئة و٥ بالمئة، وصافي هامش الربح ما بين ٣,٧ بالمئة و٦,٦ بالمئة. مع العلم أن المصرف الذي جاء في المرتبة الخامسة (ساب) قد سجّل نسب مقبولة (٣ بالمئة و٣,٧ بالمئة).

ـ **مؤشر النشاط**: المصارف التي احتلت المراتب الثلاث الأولى (أكثر من ١٣ درجة) هي على التوالي: الأهلي التجاري، وسامبا، والرياض. هذه المصارف سجلت نسباً مرتفعة، خاصة على مستوى توظيف الأموال: معدل توظيف الموارد (أكثر من ٩٧ بالمئة). أما في ما يخصّ نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات، فنتائجها كانت ضعيفة (سامبا: ٣١ بالمئة، والرياض: ٣٩ بالمئة)، ما عدا الأهلي التجاري الذي جاء في المرتبة الأولى في هذه النسبة (٢٥ بالمئة). ويمكن أن نلاحظ أن السعودي للاستثمار الذي جاء في المرتبة الرابعة تميّز على مستوى المصاريف التشغيلية، وكانت نتائجه متوسطة في النسب الخاصة بتوظيف الأموال (٩٥ بالمئة و١١٣ بالمئة).

ب ـ حسب كلّ المؤشرات: لمعرفة أهمية ووزن كلّ مؤشر وترتيب المصارف وفقا لكلّ المؤشرات، وقع الاعتماد على طريقة «Ranking and Rating»، حيث تمّ توزيع استبانة على أصحاب القرار في المصارف، طُلب فيها ترتيب المؤشرات الأربعة موضوع الدراسة، وذلك حسب أهميتها بالنسبة إلى كلّ مصرف في عملية التقييم المالي. وجاءت النتائج على النحو التالي:

من جملة ٣٠ استبانة، استُرجعت ٢٢ استبانة (نسبة استجابة بـ ٧٣ بالمئة)، أعطيت الأهمية للمؤشرات حسب الترتيب التالي[٢٨]: الربحية، وكفاية رأس المال، والنشاط، والسيولة.

بعدما تمّ ترتيب المؤشرات، تمّ تحديد الأوزان لكلّ مؤشر بالطريقة التالية (الجدول الرقم (١٦)):

(٢٨) لترتيب المؤشرات، أسندت ٥ درجات للمؤشر في المرتبة الأولى، ودرجة واحدة للمؤشر في المرتبة الخامسة، ثمّ تمّ بعد ذلك جمع الدرجات لِكُلّ مؤشر وترتيبها من الأوّل إلى الخامس حسب الدرجات المتحصل عليها.

الجدول الرقم (١٦)
تحديد الأوزان للمؤشرات المالية الخاصة
بقياس أداء المصارف التجارية في السعودية

المؤشر	عدد النسب	الوزن	متوسطات الوزن	نسبة الوزن (بالمئة)	نسبة المؤشر المئوية
الربحية	٣	١١، ١٠، ٩	(١١+١٠+٩)/ ٣ =١٠	١٠/ ٦٦ = ١٥,٢	٤٥,٦
كفاية رأس المال	٣	٨، ٧، ٦	(٦+٧+٨)/ ٣ =٧	٧/ ٦٦ = ١٠,٦	٣١,٨
النشاط	٣	٥، ٤، ٣	(٥+٤+٣)/ ٣ =٤	٤/ ٦٦ = ٦,٠	١٨
السيولة	٢	٢، ١	(٢+١)/ ٢ =١,٥	١,٥/ ٦٦ = ٢,٣	٤,٦
إجمالي	**١١**	**٦٦**	**–**	-	**١٠٠**

ثمّ في مرحلة ثالثة، تمّ احتساب الدرجات التي تحصّل عليها كلّ مصرف حسب المعادلة التالية:

١٠٠ / (إجمالي الدرجات لِكُلّ مؤشر * وزن المؤشر) Σ

وفي مرحلة أخيرة، وقع ترتيب المصارف حسب الدرجات المتحصل عليها كلّ مصرف لكلّ المؤشرات، وجاءت النتائج كما يلي (الجدول الرقم (١٧)):

الجدول الرقم (١٧)
ترتيب المصارف التجارية حسب كل المؤشرات

المصرف	الراجحي	الأهلي	الجزيرة	سامبا	الرياض	السعودي للاستثمار	ساب	العربي	الفرنسي	الهولندي
الدرجة	١٧,١٥	١٥,٨٤	١٤,٥٤	١١,٥٤	١٠,٧١	١٠,٣٥	١٠,٠٤	٦,٩	٦,٨٥	٥,٧٢
الترتيب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

احتل مصرف الراجحي (أكبر مصرف من حيث رأس المال: ١٣,٥ مليار ريال) المرتبةالأولى، حيث تميّز خلال السنوات الخمس الأخيرة على مستوى مؤشرات الربحية، وكفاية رأس المال، وكذلك بالنسبة إلى معدل المصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات. وفي ما يخص بقية المؤشرات، فلقد سجل هذا المصرف معدلات متوسطة في توظيف الأموال ونسب ضعيفة في السيولة.

أما المصرف الأهلي التجاري[٢٩] الذي جاء في المرتبة الثانية، فلقد حقق نتائج مرتفعة

(٢٩) أكبر بنك من حيث إجمالي الموجودات: ١٥٦ مليار ريال من حيث ودائع العملاء، ١١٧ مليار ريال، ومن حيث الاستثمارات والقروض: ١٣٥ مليار ريال.

على مستوى النشاط والربحية (صافي هامش الربح)، وكانت معدلاته متوسطة على مستوى كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وضعيفة في المؤشرات الخاصة بالسيولة. وقد سبق المصارف الكبيرة والمتوسطة الأخرى، فاحتلّ بنك الجزيرة، وهو أصغر مصرف في السعودية المرتبة الثالثة، حيث سجّل معدلات مرتفعة على مستوى مؤشرات كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية (العائد على الأصول، وصافي هامش الربح). وكانت نتائجه ضعيفة، خاصة في النسب المتعلّقة بالنشاط. وجاء بنك سامبا في المرتبة الرابعة، حيث حقق نتائج مرتفعة في النشاط ومعدلات متوسطة في الربحية وضعيفة في النسب الخاصة بكفاية رأس المال. وتحصّل بنك الرياض، والسعودي للاستثمار، وساب، على درجات متقاربة، وجاءت هذه المصارف في الترتيب الخامس والسادس والسابع، فلقد حقق بنك الرياض نتائج مرتفعة في النسب التالية: كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى الودائع، ومعدل توظيف الأموال. أما ساب، فسجّل معدلات تفوق المتوسط العام في معدل توظيف الموارد. وبالنسبة إلى البنك السعودي للاستثمار، فكانت نتائجه مرتفعة في ثلاثة مؤشرات: كفاية رأس المال، والسيولة، والنشاط.

أما المصارف التي جاءت في المراتب الأخيرة، فهي على الترتيب: العربي الوطني، والسعودي الفرنسي، والسعودي الهولندي. فهذه المصارف، رغم أنّها جاءت في الترتيب الأخير، إلا أنّها حققت معدلات مرتفعة عن المتوسط العام في بعض النسب: معدل توظيف الموارد، والمصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات، والسيولة.

خلاصة وتوصيات

• خلاصة النتائج

في ظلّ التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في العربية السعودية (معايير بازل ـ ٢، ودخول مؤسسات مالية جديدة. . . إلخ)، ونظراً إلى الدور الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاماً على كلّ الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسات المصرفية الاقتراب منها لتقييم أدائها وكفاءتها. وقد توصلت هذه الدراسة التي أجريت على ١٠ مصارف تجارية سعودية إلى النتائج التالية:

ـ **على مستوى مؤشرات كفاية رأس المال**، أربعة مصارف تجارية (الجزيرة، الراجحي، السعودي للاستثمار، بنك الرياض) تميزت من باقي المصارف بقدرتها على ردّ الودائع، وعلى امتصاص خسائر الاستثمارات بالاعتماد على حقوق الملكية. ولقد حققت هذه المصارف معدلات عالية، حيث تراوحت متوسطات هذه النسب ما بين ١٥ بالمئة و٢١ بالمئة في ما يخص كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى الودائع، و١٤,٥ بالمئة و٢٨,٥ بالمئة بالنسبة إلى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار.

ـ ثلاثة مصارف تجارية، وهي: الجزيرة، السعودي للاستثمار، السعودي الهولندي، سجّلت نسباً لـ **السيولة** مرتفعة جداً، حيث زادت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

في هذه المصارف على ١٩ بالمئة، وتراوحت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ما بين ٢٢ بالمئة و٤٢ بالمئة. أما في باقي المصارف، فكانت هذه النسب ما بين ٨ بالمئة، و١٣ بالمئة، و١٠ بالمئة، و١٥ بالمئة، وهي نسب مقبولة جداً، مما يدلّ على أن جلّ المصارف السعودية لا تشتكي من قلّة السيولة، بل إن بعض المصارف لها فائض من النقدية لم يتم توظيفه، وهذه الوضعية رغم أنّها تزيد من ثقة المودعين في المصرف، إلا أنّها تؤثر حتماً في ربحيته.

ـ في ما يخصّ **مؤشرات الربحية**، فَكُلّ المصارف تقريباً حققت نسباً مرتفعة، حيث زاد العائد على الأصول على ٢ بالمئة، وصافي هامش الفائدة على ٣ بالمئة. هذه الأرقام تشير إلى حسن كفاءة المصارف السعودية في إدارة الموجودات المتوفرة لديها، وكذلك قدرتها على توفير عوائد مرتفعة للمساهمين فيها، الأمر الذي يشجّع على الاستثمار في القطاع المصرفي السعودي.

ـ على مستوى توظيف الأموال، فلقد تمكنت المصارف السعودية من تحقيق معدلات مرتفعة (٨٦ بالمئة لمعدل توظيف الموارد) تبيّن مدى كفاءة هذه المؤسسات في استغلال وتشغيل الموارد المتوفرة لديها. وفي ما يخص نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي دخل العمليات، فما زالت مرتفعة رغم الانخفاض الذي شهدته خلال السنوات الخمس الماضية.

ـ على أساس المقياس الذي اعتُمد، جاء ترتيب المصارف السعودية وفقاً لكلّ المؤشرات الخاصة بهذه الدراسة على النحو التالي: المراتب الأربع الأولى كانت على التوالي من نصيب مصرف الراجحي، والبنك الأهلي التجاري، والجزيرة، وسامبا. وقد احتلّ كلّ من بنك الرياض، والسعودي للاستثمار، وساب، التي كانت درجاتها متقاربة جداً، على التوالي الترتيب الخامس، والسادس، والسابع. أما المصارف التي جاءت في المراتب الأخيرة، فهي: العربي الوطني، والسعودي الفرنسي، والسعودي الهولندي.

● التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصى بما يلي:

ـ على المصارف التجارية في السعودية تحديد مستويات السيولة في كل مصرف في ضوء التزاماته تجاه أصحاب الودائع والقروض والديون الأخرى المقدمة له. وهذا يتطلب ضرورة الدراسة لمصادر الأموال والخطر المرتبط بكلّ مصدر، وكذلك التوظيف للأموال ودرجة الخطر المرتبطة بِكُلّ أصل على حدة، ووجود المدخل الملائم للموازنة بين سيولة الأصل وربحيته.

ـ بعض المصارف في السعودية تحتاج إلى تحسين أرباحها، وذلك لمقابلة الأخطار التي تتعرض لها ولتزداد ثقة مؤسسات التمويل وأصحاب الودائع فيها.

ـ ولتعظيم الربح، يتحتم على هذه المصارف ما يلي:

● البحث عن فرص جديدة لتقديم خدمات جديدة حالية لأسواق جديدة. وهذا يتطلب ضرورة تطوير الخدمات التي تشبع رغبات العملاء. ومن هنا تكمن أهمية وجود نشاط لبحوث التسويق في كل مصرف.

● ضغط النفقات المصرفية، وهذا يتطلب استخدام الودائع التي تكلّف أقل في تمويل القدر الممكن من عمليات الائتمان والاستثمار، وكذلك الرقابة على بنود المصارف التشغيلية.

● وجود نظام للمعلومات يساعد الإدارة على التعامل مع المصرف وفروعه كوحدة واحدة لها مدخلات من الموارد يتم تشغيلها لتحقيق الأداء للخدمات، وبالتالي تحقيق الإيرادات، ثمّ الربح.

ـ ولتعدّد المخاطر التي تواجه المصارف، وفي ظلّ توسعها في التعاملات الإسلامية، وحتّى تتمكن أيضاً هذه المصارف من تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل ـ ٢)، فإنه يتحتم عليها جملة من السياسات:

● تطوير أنظمة حديثة للتعامل مع إدارة المخاطر، وذلك من خلال الاعتماد على نماذج إحصائية داخلية تكون قادرة على قياس المخاطرة لكلّ فئة عامل مخاطرة.

● إعداد الكوادر البشرية المؤهلة التأهيل المصرفي المهني الجيد والحديث، والقادرة على التعامل مع المعايير الجديدة والمتطلبات المهنية المعقّدة.

ـ نظراً إلى ضعف بعض المصارف السعودية في توظيف الموارد المتاحة لديها، فإنه يتحتم عليها القيام بشكل متواصل بتحليل وتخطيط ورقابة عمليات الائتمان والاستثمار والإيداع في كل مصرف. وهذا يتطلب منها دراسة نواحي القوة والضعف التي تفرزها بيئة عمل المصرف الداخلية والخارجية، وما يرتبط خاصة بالسوق والمنافسة به من ناحية، ومحاولة استغلال الفرص والحدّ من التهديدات من ناحية أخرى.

ـ كما يوصى أخيراً بإجراء دراسات مستقبلية في المجال المصرفي تهتم بـ:

● تحليل العلاقة بين الربحية ومختلف المخاطر.

● قياس وتقييم أداء المصارف التجارية من حيث مدى إنجازها لأهداف كلّ من الملاك، والعملاء، والعاملين، والمجتمع ■